والثاني من الأقسام علو نسبي وهو قسم القرب من إمام من أئمة الحديث ذي صفة علية من حفظ وفقه وضبط كالأعمش وابن جريج والأوزاعي وشعبة والثوري والليث ومالك وابن عيينة وهشيم وغيرهم ممن حدث عن التابعين وكذا ممن حدث عن غيرهم كل ذلك آت والإسناد إليه كما سلف في الذي قبله وأقل ما بيني وبين هؤلاء بالسند الجيد تسعة وسائط إلا هشيما فثمانية وحديثه في جزء ابن عرفة .

ثم سواء كان العدد في هذا القسم من ذاك الإمام إلى منتهاه عاليا كابن عيينة عن كل من الزهري وحميد وغيرهما عن أنس أو نازلا كابن عيينة عن محمد بن عجلان عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن معمر بن أبي حبيب عن عبيد الله بن عدي بن الحبار عن عمر بن الخطاب ولكنه في العالي الغاية القصوى .

وقد أدرج شيخنا في هذا القسم العلو إلى صاحب تصنيف كالصحيحين والكتب الستة وغيرها مما بيني وبين كل واحد منهم ثمانية وسائط وأفرده ابن دقيق العيد في قسم مستقل وكذا ابن طاهر في تصنيفه في هذا النوع لكنه جعله قسمين أحدهما العلو إلى صاحبي الصحيحين وأبي داود وأبي حاتم وأبي زرعة وثانيهما إلى ابن أبي الدنيا والخطابي وأشباههما وإن كان أكثر حديث هؤلاء يقع لنا بعلو من غير جهتهم وربما يكون عاليا عندهم أيضا .

والثالث من الأقسام ولم يفصله شيخنا عن الذي قبله ولا يؤخذ من كلام ابن طاهر إلا ضمنا علو نسبي لكن مقيد أيضا بنسبة للكتب الستة التي هي الصحيحان و السنن الأربعة خاصة لا مطلق الكتب على ما هو الأغلب من استعمالهم ولذا لم يقيده ابن الصلاح بها ولكنه قيده بالصحيحين وغيرهما من الكتب المعروفة المعتمدة وهو الذي مشى عليه الجمال ابن الظاهري وغيره من المتأخرين حيث استعملوه بالنسبة لمسند أحمد ولا